

# جدد الدعوة للمشاركة في عملية البناء والإعمار المالكي يؤكد حرص الحكومة على تطوير العلاقات مع فرنسا في جميع المجالات



## بغداد / المدى

أكد رئيس الوزراء نوري المالكي حرص الحكومة على تطوير العلاقات مع فرنسا في المجالات الاقتصادية والتجارية والنقل والنفط والطاقة، وزيادة التعاون في جميع المجالات.

جاء ذلك خلال استقباله وزيرة الدولة لشؤون التجارة الخارجية الفرنسية آن ماري أوراك أمس الاثنين، التي نقلت اليه رسالة من رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيلون، أكد فيها الوقوف إلى جانب العراق وادانته للاعتداءات الإرهابية في يومي الأربعاء والأحد الماضيين.

وجدد المالكي الدعوة للشركات الفرنسية للمشاركة في عملية البناء والإعمار داعياً وزيرة التجارة الفرنسية لتنظيم لقاء مع الهيئة الوطنية للاستثمار لاطلاع على التعديلات التي أجريت على قانون الاستثمار، الذي يقدم ضمانات لعمل الشركات ورجال الأعمال، مؤكداً إن الفرصة أصبحت مناسبة للعمل في العراق بعد تحقيق المنجزات الأمنية الكبيرة التي جعلت العراقيين يتفكرون بين المحافظات بكل حرية، وموضحاً: إن طلبنا من الأمم المتحدة التحقيق في هذه التفجيرات، ونشددنا الأشرة الدولية الوقوف إلى جانب الشعب العراقي، كما ندعو فرنسا إلى مساندةنا في هذا الاتجاه انتصاراً لأرواح الأبرياء، من جهتها، أكدت أوراك رغبة بلادها في أن يكون للشركات الفرنسية حضور كبير

أن تزور ألمانيا قريباً. مشدداً على أن فرص الاستثمار مفتوحة وفي كل القطاعات إذ بإمكان العراق ومن خلال وزارة التجارة فتح الكثير من الأبواب والمنافذ التجارية والاقتصادية لتسويق المنتجات الفرنسية عبر شركات تجارة المواد الانشائية والسيارات والمكانن والأسواق المركزية كون الانتشار لما تحظى به المنتجات الفرنسية من سمعة طيبة ورغبة على اقتناؤها من قبل المواطن العراقي. هذا وقد قدمت وزيرة التجارة الفرنسية شرجا وافيا عن الشركات المشاركة في المعرض للدورة ٣٦ والاختصاصات التي تشاركها في المعرض للدورة ٣٦ وأكدت أن حجم المشاركة الفرنسية تشكل نسبة ١٠٪ من مجمل مشاركات الدول في دورة المعرض هذه والتي تأتي من خلال الدعم الفرنسي للعراق على المستويين الحكومي والقطاع الخاص الاستثماري والمشاركة في مشروعات الإعمار والاستثمار في كل المجالات في العراق.

هذا وزارت وزيرة التجارة الفرنسية الجناح الفرنسي في معرض المعرض الدولي وتولت في أجنحة المعرض وعبرت عن سرورها وارتياحها لدى التنظيم الذي تشهده الدورة الجديدة والتسهيلات التي يقدمها الجانب العراقي للدول والشركات المشاركة ما يشكل ظاهرة لنجاح هذه الدورة الاقتصادية العلمية الثقافية والتجارية.

رئيس الوزراء نوري المالكي ووزيرة الدولة لشؤون التجارة الخارجية الفرنسية آن ماري أوراك والاتفاق عليه خلال زيارة رئيس الوزراء الأخيرة إلى فرنسا، وقد مثل الجانب العراقي وزير النقل عامر عبد الجبار والجانب الفرنسي آن ماري أوراك. كما بحث وزير التجارة وكالة صفاء الدين الصافي مع وزيرة الدولة لشؤون التجارة الخارجية الفرنسية آن ماري أوراك ووافقا على توقيع اتفاقية اقتصادية وتجارية ومستقبل العلاقات الثنائية المشتركة بين البلدين الصديقين إضافة إلى المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

في العراق، وقالت: إن الرئيس ساركوزي يؤكد ضرورة أن تكون فرنسا شريكا أساسيا في العراق، ولكنها نجحت مع البعض ولم تنتج مع البعض الآخر، وذلك طلبنا من الأمم المتحدة التحقيق في هذه التفجيرات، ونشددنا الأشرة الدولية الوقوف إلى جانب الشعب العراقي، كما ندعو فرنسا إلى مساندةنا في هذا الاتجاه انتصاراً لأرواح الأبرياء، من جهتها، أكدت أوراك رغبة بلادها في أن يكون للشركات الفرنسية حضور كبير

المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وقد علمنا دائما على إقامة شبكة من العلاقات مع دول الجوار، ولكنها نجحت مع البعض ولم تنتج مع البعض الآخر، وذلك طلبنا من الأمم المتحدة التحقيق في هذه التفجيرات، ونشددنا الأشرة الدولية الوقوف إلى جانب الشعب العراقي، كما ندعو فرنسا إلى مساندةنا في هذا الاتجاه انتصاراً لأرواح الأبرياء، من جهتها، أكدت أوراك رغبة بلادها في أن يكون للشركات الفرنسية حضور كبير

# مجلس الرئاسة يعدل قانون مجلس النواب

## بغداد / المدى

أصدر مجلس الرئاسة، امس الاثنين، القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٩، الخاص بتعديل قانون مجلس النواب رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٧، وذكر بيان لرئاسة الجمهورية: أن القانون تضمن تعديل المادة رقم (١) من قانون مجلس النواب رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٧ لتقرأ كالآتي: تسري أحكام قانوني الجمعية الوطنية رقم (٣) و (١٣) لسنة ٢٠٠٥ على أعضاء مجلس النواب اعتباراً من تاريخ أداء اليمين الدستورية لعضائه، وتعديل المادة رقم (٥) من القانون لتقرأ كالآتي: تمنح هيئة الرئاسة وأعضاء مجلس النواب جوازات سفر دبلوماسية لهم وأزواجهم وأولادهم أثناء الدورة التشريعية، (٨) سنوات بعد انتهاء الدورة التشريعية.

وجاء في الاسباب الموجبة لإصدار القانون انه: "شرح نظراً للدور المهم الذي يمارسه أعضاء مجلس النواب ومسماؤهم مع الوزراء في جميع المجالات بموجب القانون رقم (٥٠) ولتلافي الإشكالات الادارية والمحاسبية الحاصلة، شرع هذا القانون".

# مجلس الوزراء يصادق على إصلاح نظام البطاقة التموينية

## بغداد / المدى

صادق مجلس الوزراء على توصيات اللجنة العليا لإصلاح نظام البطاقة التموينية من حيث الاستهداف ومكونات البطاقة. وقال مصدر في الأمانة العامة لمجلس الوزراء بحسب (المركز الوطني للإعلام): إنه تقرر اعتماد اللامركزية في إدارة نظام الحصة التموينية، حيث سينتقل اعتماد الاستيراد والخزن والنقل والتوزيع بالحكومات المحلية في المحافظات التي تتوفر فيها

القدرات الخزنية والنقل والتوزيع والقدرات الادارية، مضيفاً: "أن وزارة التجارة ستباشر بتنفيذ النظام الجديد بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ووزارة العدل والشؤون الاجتماعية، مشيراً إلى أن مجلس الوزراء خول وزارة التجارة لاتخاذ إجراءات أخرى تتسجم مع أهداف الخطة، من أجل دعم الشرائح الفقيرة واستمرارية رفدها بالمخدرات التموينية اللازمة لحين تغطيتها بشبكة الحماية الاجتماعية بالشكل المناسب.

# الهاشمي: مسودة مشروع قانون الخدمة والتقاعد العسكري بحاجة إلى مراجعة



طارق الهاشمي

## بغداد / المدى

أكد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي إن "مسودة مشروع قانون الخدمة والتقاعد العسكري بحاجة إلى مراجعة أخرى في بعض بنودها الهامة، وخصوصاً ما يتعلق بالراتب من جهة، وضرورة اقتراح منح الرتبة وتغييرها ونزعها بمرسوم جمهوري من جهة أخرى، نظراً لارتباط المؤسسة العسكرية بالسيادة وهي من المهام الدستورية الحصرية لمجلس الرئاسة".

وأوضح الهاشمي أمس الإثنين أن النظام الذي دأبت عليه الحكومات المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية يشير إلى أن منح الرتبة ونزعها أو الترقية والتقاعد تقتضي صدور إرادة ملكية ثم تحولت إلى مرسوم جمهوري، وبقي الأمر هكذا حتى جرب عام ٢٠٠٣، حيث تم تعطيل ذلك بهدف تخريب المؤسسة العسكرية من خلال زج الآلاف من غير المؤهلين للخدمة العسكرية ومن غير خريجي الكلية العسكرية في القوات المسلحة، مضيفاً: "منذ

تلك الحين والمؤسسة العسكرية تعاني الفوضى في مجال منح الرتبة ونزعها وتغييرها ما تسبب في زعزعة استقرار المؤسسة العسكرية والإضرار بمهنتها المتميزة، حيث يتطلب معالجة سريعة ومرجعة للأوامر الديوانية التي صدرت منذ ذلك التاريخ، وبخصوص جدول الرواتب المقترح، للضباط لاسيما المقاعد، الذي تضمنته مسودة القانون، أكد الهاشمي أن "هذا الجدول غير منصف باعتداده على قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨، مشدداً على ضرورة أن يكون للضباط جدول رواتب أعلى من أقرانهم في الوظيفة المدنية وهو ما متعارف عليه في كافة دول العالم، كون أن على المؤسسة العسكرية مهمة عظيمة وتضحية كبيرة تختلف قيمتها عن الوظائف المدنية الاعتيادية".

وذلك تم إقرار قانون التقاعد العسكري باستثناء فقرة واحدة تم الاعتراض عليها من قبل بعض النواب. وأوضح بروراي بحسب: (وكالة أنباء الإعلام العراقي): أن "قانون الخدمة المدنية لا يخصنا نحن في لجنة الأمن والدفاع وإنما تخص اللجنة المالية في مجلس النواب التي تعمل بالتنسيق مع وزارة المالية حسب الميزانية وواردات العراق في الوقت الحالي، مبيناً أن ميزانية العراق لا تتحمل ونحن نتمنى أن يكون راتب التقاعد ملايين الدنانير، منوهاً: أن النائب القاعدي لخصو مجلس النواب يبلغ أكثر من (١١) مليون دينار. وعن الفرق بين الراتب القاعدي للموظف المدني (٢٠٠) الف دينار وبين أكثر من (١١) مليون دينار. أجاب: "أن عضو مجلس النواب في النظام العالمي بدرجة وزير وشخص سياسي وحسب مهماته يعاني مخاطر كبيرة ويجب أن تكون له حماية ومصاريف وهذه مخصصات وقتية". من جانب آخر قال النائب عمر

# بروراي: قرار المحكمة الاتحادية هو الفيصل بين مطالب العرب والتركمان

بغداد / المدى  
قال عضو في التحالف الكردستاني عادل بروراي، أن موقف التحالف واضح ولن يتغير عضو انتخابات محافظة كركوك وأن الاجتماعات السابقة لن تخرج أية نتائج من شأنها حلحلة الخلافات. وقال بروراي بحسب (أكاتيون) أن "كتلة التحالف الكردستاني لن تبدي أية تنازلات مطلقاً بشأن انتخابات محافظة كركوك، وأن الدستور وقرار المحكمة الاتحادية هو الفيصل بين مطالب العرب والتركمان من جهة ومطلب التحالف الكردستاني من جهة أخرى". وأوضح بروراي: "أننا في التحالف الكردستاني نصر على إجراء الانتخابات في محافظة كركوك في موعدا المحدد دستورا،

وأوضح الهاشمي أمس الإثنين أن النظام الذي دأبت عليه الحكومات المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية يشير إلى أن منح الرتبة ونزعها أو الترقية والتقاعد تقتضي صدور إرادة ملكية ثم تحولت إلى مرسوم جمهوري، وبقي الأمر هكذا حتى جرب عام ٢٠٠٣، حيث تم تعطيل ذلك بهدف تخريب المؤسسة العسكرية من خلال زج الآلاف من غير المؤهلين للخدمة العسكرية ومن غير خريجي الكلية العسكرية في القوات المسلحة، مضيفاً: "منذ

عليه خلال الفترة الماضية، داعياً المواطنين إلى عدم تحميل الكتل السياسية مسؤولية التأخير كونها تعمل وفق آليات دستورية. وقال الحكيم بحسب (أكاتيون): "أن قانون الانتخابات معطل داخل مجلس النواب بسبب قضية كركوك، وإصرار جميع الكتل السياسية على موقفها في إيجاد حل للقضية يرضي جميع الأطراف". وأضاف: "مجلس النواب مشغول حالياً بمناقشة مقترح جديد قدمته الأمم المتحدة ويتعلق بإجراء الانتخابات في موعدا وفقاً لسجل الناخبين الجديد، على أن يخصص مقعد واحد للمكون التركماني وآخر للمكون العربي من المقاعد التعويضية". وأوضح الحكيم إن "المقترح يعني أن تشارك

محافظة كركوك غير دائمة بل لمدة عام فقط، على أن تجري في العام الذي يليه انتخابات بعد إجراء تدقيق لسجل الناخبين، إضافة إلى عدم تلبية أي آثار دستورية وقانونية على نتائج الانتخابات من شأنها أن تؤثر على الواقع السياسي والإداري في المحافظة". بحسب قوله.

يذكر أن مجلس النواب لم يتوصل منذ أكثر من شهرين من المفاوضات والاجتماعات إلى إقرار قانون الانتخابات نظراً للخلاف بشأن آلية إجراء الانتخابات في محافظة كركوك. من جهته نكر عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب مظهر حسين الحكيم أمس الإثنين، أن قضية كركوك هي أحد أهم الأسباب وراء تعطيل قانون الانتخابات وعدم التصويت

# الاعلان عن تهديد عمل سيارات الـ SNG للثبث الفضائي لغاية ٢٠ الشهر الجاري

بغداد / هشام الركابي  
اعلنت اللجنة القانونية في مجلس النواب عن تهديد عمل سيارات الـ SNG للثبث الفضائي لغاية ٢٠ من الشهر الجاري.

وقال رئيس اللجنة بهاء العرجي في مؤتمر صحفي مشترك مع مدير هيئة البث والامتثال برهان الشاوي أمس، على جميع وسائل الاعلام التي تستخدم البث الفضائي والاداعي الالتزام بالكاميرات العادية والاجراءات والرسوم القانونية. وأضاف: أن قيادة عمليات بغداد استغلت الموقف ورمت المسؤولية على الهيئة، وعلى قيادة عمليات بغداد أن تأخذ القرار من الجهة المختصة. وتابع: لا يجوز للقيادة أن تمنع الكاميرات العادية وكل من يفعل فانه سيرفض نفسه للمحاسبة القانونية.

من جهة قال برهان الشاوي: إن هذه الاجراءات ليست تكفيما للافواه انما اجراءات تنظيمية قانونية في رسوم الـ (SNG) في لبنان على سبيل المثال تصل إلى ٨٠ الف دولار للسنة الواحدة في حين ان رسوما مرئية لا تتجاوز الـ ١٥ الف دولار سنويا، وان رخصة الفضائية مليوناً ونصف المليون دينار.

بالتريث بتبني قرار نقل ألف من منتسبي شرطة محافظة ذي قار إلى شرطة الحدود، مشيراً إلى انه اتصل هاتفياً بوزير الداخلية جواد البولاني، حيث أبدى اعراضه على نقل قرابة ألف منتسب من شرطة محافظة ذي قار للعمل في شرطة الحدود. وأكد العبادي انه أوضح لوزير

# الاتلاف الوطني يعقد اجتماعاً برئاسة همام حمودي

بغداد / المدى  
عقد الائتلاف الوطني اجتماعاً برئاسة همام حمودي لبحث آخر التطورات السياسية والأمنية في البلاد، وتصدرت المحادثات مناقشة قانون الانتخابات الذي أرجأ مجلس النواب التصويت عليه لعدة مرات، كما جدد الأعضاء تأييدهم لنظام القائمة المفتوحة في الانتخابات المقبلة مؤكداً ضرورة استمرار المباحثات بشأن قضية كركوك مع كل الأطراف للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف. دأب مجلس النواب إلى اتخاذ قرار يلزم أعضاء الائتلاف بالالتزام بدوام المجلس، كما أوصى الائتلاف أعضاء بعدم السفر هذا العام إلى الحج حفاظاً على حضور جلسات مجلس النواب، وشدد الائتلاف على أهمية تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب ابتداءً بمناقشة تدهور الوضع الأمني مع وزير الدفاع والداخلية وقيادة عمليات بغداد كما تمت مناقشة نتائج المؤتمر الاعلامي للائتلاف الوطني العراقي الذي عقد مؤخراً واختيار شعار جديد له.

بالتريث بتبني قرار نقل ألف من منتسبي شرطة محافظة ذي قار إلى شرطة الحدود، مشيراً إلى انه اتصل هاتفياً بوزير الداخلية جواد البولاني، حيث أبدى اعراضه على نقل قرابة ألف منتسب من شرطة محافظة ذي قار للعمل في شرطة الحدود. وأكد العبادي انه أوضح لوزير

بالتريث بتبني قرار نقل ألف من منتسبي شرطة محافظة ذي قار إلى شرطة الحدود، مشيراً إلى انه اتصل هاتفياً بوزير الداخلية جواد البولاني، حيث أبدى اعراضه على نقل قرابة ألف منتسب من شرطة محافظة ذي قار للعمل في شرطة الحدود. وأكد العبادي انه أوضح لوزير

بالتريث بتبني قرار نقل ألف من منتسبي شرطة محافظة ذي قار إلى شرطة الحدود، مشيراً إلى انه اتصل هاتفياً بوزير الداخلية جواد البولاني، حيث أبدى اعراضه على نقل قرابة ألف منتسب من شرطة محافظة ذي قار للعمل في شرطة الحدود. وأكد العبادي انه أوضح لوزير